

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التجلول ضمن بعض المؤيدات الواردة في مادة الأمر حتى الآن قد توصلنا إلى رفض المحقق العراقي و صاحب المنتقى لكافة المؤيدات الواردة ضمن الكفاية، وقد أجبنا عن الاعتراضات الواردة.

ولكن على صعيد آخر إن تلك المؤيدات تواجه مشكلة و معضلة عامةً و هي أن الآيتين (فليحذر الذين، ما منعك ألا) تحتويان على قرينة داخلية قد سجلت الوجوب، فإن التوبیخ الإلهی في: ما منعك ألا تسجد. قد برهن على الأمر الوجوبي و كذلك الآية: فليحذر الذين. حيث قد صرّحت بالعذاب الأليم، و كما عبارة: لو لا أن أشّق على أمتي. فإن الوجوب يستفاد من تعبير المشقة و لهذا قد نفها النبي عن الأمة، إذن فكلها ممکنفة بالقرائن، فكان لزاماً على الكفاية أن يحضر الوثائق المنسلخة عن القرائن.

إذن قد تحصلنا على الدليل الأول ببركة التبادر الحاقي (لا التبادر الظهوري الإطلاقي) نظراً إلى انسياق الأمر إلى الوجوب، و أغترنا الدليل الثاني من صحة التوبیخ و المؤاخذة عرفاً نظراً إلى أن العرف يُعاقب بل يُعاقب على إهمال الأمر فيما لو قال المولى: أمرُكُم و أمرُكُم بذلك.

و أما الرواية السالفة في تطبيق الأمر على الأمر الاستحبابي فنجيب بأن الإمام الكاظم(عليه السلام) لم يُطبق أمر الآية على أمر نفسه (و الذي كان ارشادياً) بل الإمام قد ذكر الآية لأجل التقریب و التنظیر لا التطبيق، فأراد أن يُشبّه مخالفته بمخالفة الأمر الوجوبي تقریباً إذ النكتة في مخالفه الأمر الوجوبي متوفّرة أيضاً في مخالفه الأمر الإرشادي و هي: أن تصييدهم فتنة و بلاء، فهو تنظیر و تشبيه لوضعية الراوي الذي قد أبیدت أمواله و خسر بشدة، فهذا المحتمل يعدّ ظاهراً في منظارنا.[1]

الاتجاه الثاني: تبني المحقق العراقي و صاحب المنتقى الاشتراك المعنوي في الأمر لقد سار المحقق العراقي و رافقه صاحب المنتقى، مسار الاشتراك المعنوي في مادة الأمر، بحيث إن الأمر قد وضع جذراً للقدر الجامع بين الوجوب والاستحباب (و هو الطلب العام).

ونستعرض الان وجهة نظره، فقال:.... وجهان: أظهرهما الثاني: لصدق الأمر حقيقة على الطلب الصادر من العالى إذا كان طلبه استحبابياً حيث يقال له: انه أمرٌ وبالفارسية «فرمان» من دون احتياج في صحة إطلاق الأمر عليه إلى رعاية عناية في البين (لكي يعدّ مجازاً في الندب) حيث إن ذلك كاشف عن كونه حقيقة في مطلق الطلب و إلا لكان يحتاج في صدق الأمر و صحة إطلاقه على الطلب الاستحبابي إلى رعاية عناية في البين، كما هو واضح. و مما يشهد لذلك بل يدل عليه أيضاً صحة التقسيم إلى الوجوب و الاستحباب في قوله: الأمر اماً وجوبي و اما استحبابي، و هو أيضاً عالمة كونه حقيقة في الجامع بينهما.

نعم لا إشكال في ظهوره عند إطلاقه (و عدم القرينة و القيد) في خصوص الطلب الوجوبي بحيث لو أطلق و أريد منه الاستحباب لاحتاج إلى نصب قرينة على الرخصة في الترك، و من ذلك (بأن ظاهر الأوامر هو الوجوب لولا الترخيص) أيضاً ترى دين الأصحاب «رضوان الله تعالى عليهم» في الفقه في الأوامر الواردة عن النبي (صلى الله عليه و آله) أو الأئمة (عليهم السلام)، حيث كانوا يحملون الأوامر الواردة عنهم على الوجوب عند خلو المورد عن القرينة على الاستحباب و الرخصة في الترك، حتى أنه لو ورد في رواية واحدة أوامر متعددة بعدة أشياء كقوله: أغسل للجامعة و الجنابة و مس الميت و نحوه، فقامت القرينة المنفصلة على إرادة الاستحباب في الجميع إلا واحداً منها تريهم يأخذون بالوجوب فيما (المورد الواحد) لم تقم عليه قرينة على الاستحباب (فلا يعتنون بالقرينة السياقية بل القرينة الأقوى هي المحكمة) بل و تراهم كذلك أيضاً في أمر واحد كقوله: امسح ناصيتك، حيث أنهم أخذوا بالوجوب بالنسبة إلى أصل المسح (في الوضوء) و حملوه على الاستحباب بالنسبة إلى الناصية مع أنه أمر واحد، و هكذا غير ذلك من الموارد التي يطلع عليها الفقيه، و من المعلوم أنه لا يكون الوجه في ذلك إلا حيث ظهور الأمر في نفسه في الوجوب عند إطلاقه، و حينئذ فلا إشكال في أصل هذا الظهور.[2]

و نلاحظ عليه بأن عبارته تعاني من التهافت إذ الاعتقاد بالوضع للجامع لا يتلائم مع الاعتقاد بظهور الأمر في الوجوب أو الاستحباب فقط و ذلك لأن المحقق العراقي يطبق الأمر الوارد ضمن الجملة على خصوص الوجوب أو الاستحباب، و هذا مما يُناقض عملية وضع الأمر للجامع بينهما على حد سواء.[3]

و إليك الآن مقوله صاحب المنتقى المتابع للمحقق العراقي في هذا الحقل: و لكن الإنصاف: أن صحة التقسيم إلى الإيجاب و الندب إنما يكون بلحاظ ما للأمر من معنى عرفي (الموضوع له) لا بلحاظ ما يستعمل فيه اللفظ حال التقسيم (إذن يعدّ الأمر النديّ أمراً حقيقةً و من إحدى حصص الأمر و الطلب واقعاً) و عليه، فهو دليل على كون اللفظ موضوعاً للأعم من الطلب الوجوبي و الندي (أي الاشتراك المعنوي) و لكن يعارض هذا الدليل (وضع الأمر للجامع) بدوام صحة مؤاخذة العبد بمجرد مخالفة الأمر، فإنه ظاهر في ظهور الأمر في الوجوب، و يمكن الجمع (بين ظهور المقسم و مادة الأمر في الجامع و بين صحة المؤاخذة و ظهور الأمر في الوجوب) بالالتزام بوضع لفظ الأمر للأعم مع الالتزام بأنه ينصرف (و يُبادر إلى الوجوب ظهوراً) مع عدم القرينة إلى الطلب الوجوبي و الإلزامي و ينسق إليه. فيتحفظ على ظهور كلا الأمرين المزبورين -أعني التقسيم و المؤاخذة- و تكون النتيجة موافقةً لمدعى صاحب الكفاية و إن خالفناه في المدعى و الموضوع له. فتذهب.[4]

و نلاحظ عليه بأنه أولاً إن وضع الأمر للجامع يستدعي و يتطلب قرينة على تحديد إحدى أفراده (الوجوب أو الاستحباب) في قالب الجملة فالتضاد و الاضطراب في كلامه هو قوله: فلو لم تكن قرينة على أحدهما لانصرف الأمر إلى الوجوب؛ بينما المعتقد بالجامع بحاجة إلى تواجد القرينة، و حيث لم تنهض قرينة على عدم الاستحباب فكيف يُحمل الأمر على الوجوب. ثم إن صاحب المنتقى يهدف من كلمة الانصراف، إلى الانسياق الذهني و التبادر الحاقي لا الانصراف الظاهوري المصطلح.[5]

و لكن ربما نبرر مقولته بأن الجامع لو تحدّد تعيناً ضمن فرد واحد فحسب لاحتاج ذلك إلى تواجد قرينة محددة و لكن لو ظهر الأمر و انطبق ضمن فرد ظهوراً لا بالمعنى لتمت مقوله صاحب المنتقى هنا إذ الانصراف يُهيأ الظهور (و هذا هو مراده) إلا أنها تتسائل: من أين نبع هذا الانصراف الظاهوري، و الحال أنه لم تتوفر كثرة في استعماله للوجوب، بل ربّ مورد واحد يُصحّ توبیخ المولى تجاه عبده رغم عدم الكثرة الاستعملية !

[1] إن تطبيق الإمام هو الحجة لدينا بأن الأمر يطلق على المستحب أيضاً.

[2] نهاية الأفكار، ج 1، ص: 161.

[3] و لكن هذه الملاحظة لا ترد على العراقي إذ لا تهافت بين الوضع للجامع في المقام التصوري ضمن عالم الثبوت، ثم الانصراف أو التبادر في الأمر إلى حصة من ذاك الوضع (الوجوب) في المقام التصديقي ضمن عالم الإثبات من باب الظهور و المراد الجديّ، فلا تناقض إذن.

[4] منتقى الأصول، ج 1، ص: 377.

[5] قد فسّر الأستاذ هكذا ثم استشكل عليه بذلك الإشكال، بينما مستهدف صاحب المنتقى هو الانصراف المصطلح الظهوري و به يزول التهافت.